تقرير إقليمي

رصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية

المؤشرات الأساسية

لا تدخر جامعة الدول العربية جهداً في غاياتها لتحقيق السلام والتنمية المستدامة لشعوب المنطقة، بيد أن الشعور المتزايد بالقلق إزاء تدهور مسار البلدان المتأثرة بالنزاعات والأزمات الإنسانية؛ دفع اللجنة العربية للتنمية المستدامة في اجتماعها الثالث المنعقد في ديسمبر 2017 إلى دعوة جامعة الدول العربية العمل على إعداد تقرير إقليمي بشأن رصد أهداف التنمية المستدامة وغايتها لمساعدة البلدان المتأثرة بالنزاعات على الخروج من أزمتها.

سعياً لتحقيق الاهداف الانمائية وكمبادرة إقليمية، تشمل البلدان تحت وطأة النزاعات وما بعد النزاعات والمتأثرة بالنزاعات: جمهورية العراق والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية ودولة ليبيا وجمهورية السودان والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية وجمهورية الصومال الفيدرالية.

شراكة شاملة ومتعددة للجهات المعنية

تمت صياغة التقرير الإقليمي تحت مظلة إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي التابعة لجامعة الدول العربية ،ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري (UNTFHS)، علاوة على مشاركة فريق عمل إقليمي ضم شركاء تابعين للأمم المتحدة وخارجها لتقديم العديد من المدخلات التي تم استكمالها بشكل أكبر من خلال المشاورات الإلكترونية المستمرة مع صانعي السياسات والإدارات الحكومية والمنسقين المقيمين للأمم المتحدة والفرق القطرية، فضلًا عن منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والوكالات المعنية الأخرى ذات الصلة.

المنهجية

بمحاكاة الركائز الخمسة لخطة 2030، يسلط التقرير الماثل الضوء على إطار العمل المتكامل لرصد أهداف التنمية المستدامة داخل الدول التي تواجه تحديات معقدة و متكررة في كثير من الأحيان، والتي تتمحور حول التخطيط وإدارة الاهداف وتحديد الأولويات والموارد. واستنادًا إلى المؤشرات الإقليمية لكل دولة، فضلاً عن التحليلات المتعمقة والمشاورات المكثفة، يتضمن هذا التقرير الإقليمي مجموعة من الامثلة التي يمكن الاستدلال بها واستخدامها كدروس مستفادة، ونماذج حقيقية للنجاح من استخدام أهداف التنمية المستدامة لتحفيز الانتقال نحو سلام وازدهار ملموس. وتظهر هذه الأمثلة كيف أن المبادئ الموضحة في التقرير تساهم في خلق فرصة في مختلف سياقات بناء السلام والتنمية والحالات الإنسانية لتوسيع نطاق جهود التنسيق على الصعيدين المحلى والمركزي، وذلك في إطار تعزيز توطين أهداف التنمية المستدامة، وتحسين التعاون المؤسسي، ورصد البيانات، وإدارة الأولويات، والتحديات المتنافسة، بما في ذلك وباء كوفيد-19 الأخير. ويطرح هذا التقرير قيمة إضافية من خلال تقديم مصدر شامل للأُطر القائمة على تعزيز الاستجابات لسد الفجوات واستغلال الفرص المتاحة.

النتائج الرئيسية

1- دعم مفهوم الترابط لتنفيذ خطة 2030: تدعو خطة 2030 إلى التنفيذ المتكامل لربط الأطر الخاصة بالتنمية والسلام وحقوق الإنسان، بحيث يعزز كل منها الآخر. ومن المهم، أن تتعامل جميع الكيانات المسؤولة عن تنفيذ أهداف التنمية

المستدامة في إطارها العام، بدلاً من التعامل معها كقائمة من الأهداف الفردية التي يجب الاختيار من بينها. وتعرض المقاربة التحويلية للأمن البشري خطة عمل شاملة يمكن أن تترجمها البلدان إلى سياسات وطنية تحقق تحسينات ملموسة في حياة الشعوب، وتوفر هذا المقاربة توجيهًا شاملًا لوضع السياسات عن طريق إنشاء وسائل التنفيذ وآليات المتابعة والمراجعة.

2- معالجة أوجه الضعف والقضاء على الإقصاء أمران أساسيان لرصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان المتأثرة بالنزاعات: تعمل خطة 2030 على تقليل أوجه الضعف وتعزيز الآفاق الطويلة الأمد. وتتمثل إحدى المدخلات الاستراتيجية في تحديد الأولويات المشتركة في البيئات المتأثرة بالنزاعات لمعالجة نقاط ضعف السكان وتقديم الحلول المتكاملة لمواجهة هذه التحديات. سيضمن ذلك التحول الشامل الذى يعزز تحقيق التنمية المستدامة، حيث يتقاسم الجميع عوائد السلام. إن القضاء على الأسباب الهيكلية المنهجية للإقصاء يمثل أولوية لمقاربة الأمن البشري. ويجب على الوكالات المعنية مراعاة رصد الفئات الضعيفة من السكان ودمج النازحين داخليًا في إطار تنفيذ خطط، وبرمجة، وسياسات أهداف التنمية المستدامة.

3- تأسيس نهجاً عالميًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: يكمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إتباع نهجًا عالميًا يتبنى الأولويات والهياكل الإقليمية والوطنية والمحلية، وإدراك تعدد أوجه التحديات التي تواجه ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان المتأثرة بالنزاعات ، والتسليم بعدم وجود نهج واحد يناسب الجميع في مواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد الظروف البشرية. إن منظور الأمن البشري يؤكد على وجود الاختلافات والتحديات الخاصة بالمعالجة فيما يتعلق بمشاركة الجهات الفاعلة وقدرات الأشخاص والحكومات المعنية.

4- تبني رؤية مشتركة لتحقيق نتائج جماعية: يعد اتباع نهج أصحاب المصلحة المتعددين أمرًا بالغ الأهمية؛ تعمل الأمم المتحدة من استحداث طريقة جديدة للعمل (NWOW) تقوم على التعاون بين الجهود الإنسانية والإنمائية لتحقيق نتائج جماعية، وتعتمد طريقة عملها على الميزة النسبية للجهات الفاعلة. يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان المتأثرة بالنزاعات على إلى ترسيخ رؤية مشتركة بهدف القضاء على العزلة وبناء جسر بين المساعدة قصيرة الأجل والتنمية ذات الأجل الطويل. يوفر نهج الأمن البشري إطارً لتسهيل الاستجابات المتعددة القطاعات التي تشكل رؤية مشتركة قادرة على مواجهة التحديات المتعددة الأبعاد بطريقة استباقية ووقائية؛ مما يضمن عدم تخلف أحد عن الركب.

5- **التغلب على قيود البيانات أمرًا أساسيًا لفهم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:** من المهم معالجة الفجوة في جمع البيانات والوصول إليها والمراقبة اللازمة لتحليل التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان المتأثرة بالنزاع. يجب أن تدمج جهود جمع البيانات الفئات المعرضة لخطر التخلف عن الركب، مثل الأفراد النازحين، و النظر في المسارات الممكنة لتعزيز تمثيلهم في مجموعات بيانات أهداف التنمية المستدامة. فمن شأن تعزيز الشراكات، من خلال الأطر الإقليمية والدولية لرصد البيانات وتحليلها، أن يدعم الجهود الوطنية، فضلاً عن الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى لرصد وإنتاج البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

الخطط المستقبلية لتنفيذ النتائج الرئيسية وتعميمها

إضافةً إلى إطلاق التقرير والأحداث اللاحقة عالية المستوى المخطط لها لنشر نتائج التقرير، تعمل جامعة الدول العربية على إنشاء آلية تنسيق بدعم من فريق تقني يتألف من شركاء تابعين للأمم المتحدة ومن خارجها. ومن خلال العمل عبر الروابط الإنسانية والإنمائية والسلام، ستستفيد بدورها من الجهود المستقبلية المنبثقة من مصدر متكامل للآليات والمنهجيات. ومن ثَم نسعى جاهدين للتغلب على العقبات التي تعترض التحليل والتخطيط والآلية المشتركة، ودعم تحديد الأولويات الخاصة بكل بلد وتنسيق الجهود لإضفاء الطابع المحلي على خطط التنمية الوطنية، ومعالجة التحديات المترابطة للفقر والضعف وعدم المساواة والاستبعاد والنزوح، من بين أمور أخرى. وستستند هذه الجهود إلى نتائج التقرير وستضفي طابعًا مؤسسيًا على طريقة جديدة للعمل معًا من أجل المنطقة.